الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

# تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 والفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة

# 2025

جويلية 2024

# الفهرس


الفهرس ..... 1

الـــتـــقـــديـــــــــــــــم ..... 2

تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي خلال السداسي الأول من سنة 2024 ..... 4

تطور الظرف الاقتصادي العالمي ..... 5

تطور الظرف الاقتصادي الوطني ..... 9

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024 والنتائج المتوقعة لسنة 2024 ... 10

الأولويات والتوجهات الكبرى للفترة 2025-2027 ..... 10

توجهات وفرضيات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 ..... 10

# الـــتـــقـــديـــــــــــــــم

أثبت الاقتصاد التونسي في الفترة الأخيرة قدرته على الصمود أمام التداعيات السلبية للأزمات المتتالية خاصة الجائحة الصحية والصراعات الجيوسياسية والتغيرات المناخية التي شهدها العالم، ممّا مكن من تحقيق نتائج طيبة إجمالا ودحض كل التوقعات الصادرة عن بعض الخبراء والمؤسسات الدولية التي اتسمت بكثير من التشاؤم حول الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد.

ومكنت سياسة التعويل على الذّات، كخيار وطني تسعى تونس من خلاله إلى تكريس السيادة الوطنية، من ايفاء البلاد بالتزاماتها الداخلية والخارجيّة.

فعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالتمويل الخارجي، حافظت البلاد على نفس نسق تنفيذ الإصلاحات الضرورية وتحفيز التعافي الاقتصادي واسترجاع القطاعات الإنتاجية حيويتها ودفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات وذلك لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة وخلق مستقبل أفضل بما يتماشى والتطلعات الوطنية.

كما تم العمل على احتواء الضغوطات المسلطة على التوازنات المالية من خلال مواصلة تنفيذ عديد الإصلاحات المتناغمة مع التوجهات والأولويات الوطنية وخاصة منها الرامية إلى مقاومة الفساد وإرساء نظام جبائي عادل وإدماج الاقتصاد الموازي، من جهة، ومواصلة تعزيز الدور الاجتماعي للدولة خاصة في الإحاطة بالفئات محدودة الدّخل والفقيرة من جهة أخرى.

وتبين مختلف المؤشرات الاقتصادية المسجلة في سنة 2023 وخلال السداسي الأول من سنة 2024 تسجيل بوادر تعافي تدريجي ومؤشرات إيجابية خاصة مع الانتعاش المسجل في عديد القطاعات الاقتصادية.

فعلى مستوى المالية العمومية، أفضت نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 إلى عجز دون الهبات والتخصيص بحوالي 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -7.7% مقدرة في قانون المالية التعديلي لسنة 2023 و -7.7% مسجلة سنة 2022 ناتجة بالأساس عن مواصلة تحسين مجهود استخلاص موارد الدولة والتصدي للتهرب الضريبي وتطوير آليات عمل الإدارة من

ناحية، والمجهود الكبير الذي اعتمدته الدولة للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها وفق مقتضيات وأولويات المرحلة من ناحية أخرى.

وقد حافظ حجم الدين العمومي تقريبا في سنة 2023 على نفس المستوى المسجل موفى سنة 2022 أي حوالي 79.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما سجلت النتائج الأولية لتنفيذ ميزانية الدولة خلال الأشهر الأولى من سنة 2024 فائضا مما يعكس تواصل الجهود لاستخلاص موارد الدولة والتحكم في النفقات وترشيدها.

وسيتم خلال سنة 2024 مواصلة التحكم في توازنات المالية العمومية للتمكن من البقاء في المستويات المقدرة بقانون المالية لسنة 2024، كما سيتم تركيز الجهود خلال سنة 2025 لمواصلة تنفيذ الإصلاحات واعتماد السياسات اللازمة لضمان استدامة المالية العمومية والحد من التداين العمومي.

# تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي خلال السداسي الأول من سنة 2024

# تطور الظرف الاقتصادي العالمي

## النمو الاقتصادي في العالم

تمكن الاقتصاد العالمي من تجاوز فترة الركود التي مر بها خلال السنوات الأخيرة، كما تراجعت نسب التضخم في العالم بفضل السياسات النقدية المتشددة التي اعتمدتها البنوك المركزية بالترفيع في نسب الفائدة لاستعادة استقرار الأسعار.

وقد توقع تقرير افاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جويلية 2024 ان يسجل النمو العالمي تطورا بـ3.2% لسنة 2024 و3.3% سنة 2025 بالعلاقة مع التحسن الإيجابي للنمو في العديد من البلدان خلال الربع الأول من سنة 2024 والذي فاق التوقعات بالرغم من تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وفي اليابان نتيجة تراجع الاستهلاك والصادرات.

ويشير التقرير إلى وجود بوادر تعافي في منطقة الأورو مما سيساهم في ارتفاع النمو تدريجيا من 0.5% في سنة 2023 إلى 0.9% في سنة 2024 و1.5% في سنة 2025 مدفوعا بالأساس بتحسن النشاط في قطاع الخدمات.

بينما توقع تقرير البنك الدولي الصادر في شهر جوان 2024 ان يضل النمو العالمي مستقرا في مستوى 2.6% لسنتي 2023 و2024 مع ارتفاع طفيف بنسبة 2.7% في سنة 2025.

كما تشير التوقعات الأخيرة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادرة في شهر ماي 2024 الى ان الاقتصاد العالمي يواصل نموه بوتيرة معتدلة. حيث توقعت المنظمة ان يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند 3.1% في سنة 2024 و3.2% في سنة 2025.

**جدول عدد 1: توقعات النمو بالأسعار القارة في العالم (%)**

| | توقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ماي 2024) | | توقعات البنك الدولي (جوان 2024) | | توقعات صندوق النقد الدولي (جويلية 2024) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 |
| النمو العالمي | 3,1 | 3,2 | 2,6 | 2,7 | 3,2 | 3,3 |
| منطقة الأورو | 0,7 | 1,5 | 2,5 | 1,8 | 0,9 | 1,5 |
| اليابان | 0,5 | 1,1 | 0,7 | 1,4 | 0,7 | 1,0 |
| الصين | 4,9 | 4,5 | 4,8 | 4,1 | 5,0 | 4,5 |

المصدر: صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي جويلية 2024)، البنك الدولي (جوان2024) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ماي 2024).

## التضخم العالمي

اعتمدت البنوك المركزية في العالم سياسات نقدية صارمة لمجابهة ارتفاع معدلات التضخم والتحكم في المخاطر المصاحبة له للتصدي لآثار الأزمات المتتالية واحتواء النسق التصاعدي للأسعار.

وقد أدت هذه السياسات الى تراجع نسق معدل التضخم بصفة سريعة في معظم اقتصادات العالم خلال سنة 2023، وذلك من خلال انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية وتراجع توترات سلاسل التوريد. حيث انخفض متوسط معدل التضخم في جل اقتصادات العالم المتقدمة من 9.9% خلال الثلاثي الاخير من سنة 2022 الى 3 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر في شهر ماي 2024.وحسب نفس المصدر، من المتوقع ان تتراجع نسبة التضخم في منطقة الأورو من 2.3% في سنة 2024 الى 2.2% خلال سنة 2025.

كما توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جويلية 2024 أن يتواصل تراجع التضخم في العالم في الفترة القادمة على أن يستعيد المستويات المرتقبة في نهاية سنة 2025. ومن المقدر أن يستقر متوسط معدل التضخم في مستوى 4.4% في العالم و2.1% في منطقة الأورو خلال سنة 2025.

## أسعار النفط في الأسواق العالمية

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2024 زيادة بحوالي 5 دولار للبرميل مقارنة بنفس الفترة لسنة 2023 حيث بلغ المعدل التراكمي لسعر "البرنت" 84.6 دولار للبرميل الى غاية 18 جويلية 2024 ، ويعود ذلك بالأساس إلى تشديد توقعات العرض والطلب في ظل الاستمرار في تخفيضات إنتاج أوبك من جهة وتزايد المخاوف الجيوسياسية العالمية من جهة اخرى، و في المقابل من المتوقع أن تشهد الفترة المتبقية من سنة 2024 انخفاضا في أسعار النفط يفسر بالأساس بزيادة الإنتاج من خارج مجموعة أوبك + .

وحسب التوقعات الأخيرة للمنظمات العالمية (الوكالة المعلوماتية للطاقة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومعدلات العقود الآجلة) من المنتظر ان تتراوح أسعار النفط خلال سنة 2024 بين

81 و84 دولارا للبرميل وبين 76 و79 دولار للبرميل في سنة 2025 نظرا لتوقع ارتفاع مخزونات النفط العالمية.

**رسم بياني عدد1: تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار (2010-2027)**

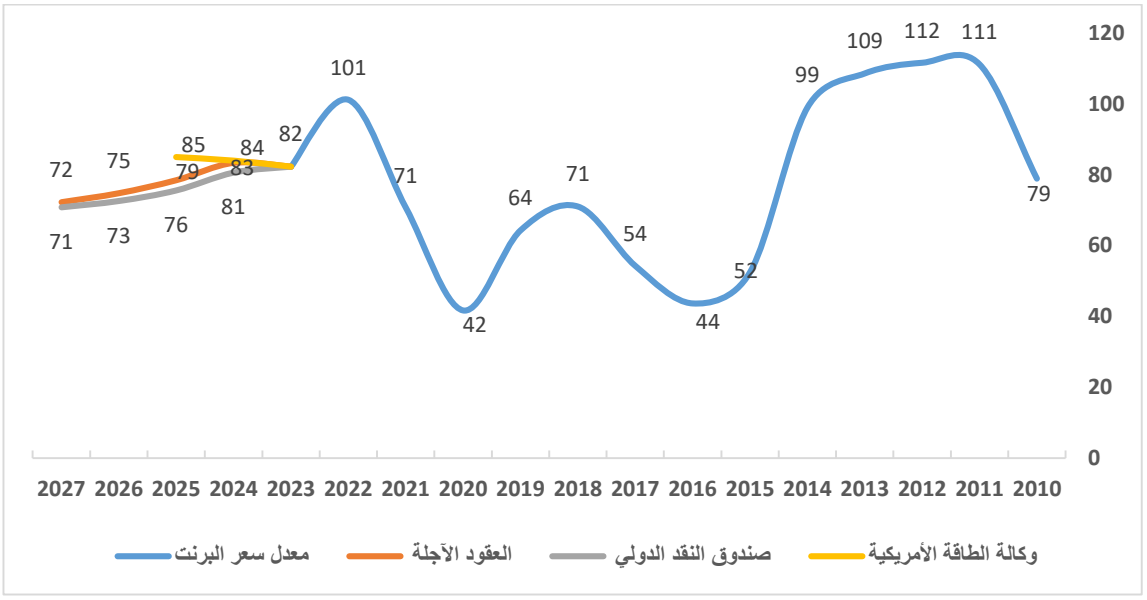


**المصدر: الوكالة المعلوماتية للطاقة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومعدلات العقود الآجلة.**

## أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية

شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية تراجعاً في نهاية سنة 2023 واستقرارا خلال السداسية الأولى من سنة 2024 ويعود ذلك بالأساس إلى التوقعات المتفائلة لمحاصيل القمح في المناطق المنتجة الرئيسية له بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار النفط والأسمدة ممّا أدى إلى انخفاض متوسط أسعار الحبوب في بداية سنة 2024، حيث بلغ معدل سعر القمح اللين 279 دولارا للطن في موفى شهر جوان 2024.

وحسب تقديرات المنظمات العالمية ومعدلات العقود الآجلة خلال سنة 2024 من المتوقع أن يتراوح معدل سعر القمح اللين بين 259 و265 دولار للطن في سنة 2024 وبين 281 و284 دولار للطن في سنة 2025.

رسم بياني عدد2: تطور معدل سعر القمح اللين بالدولار للطن (2010-2027)

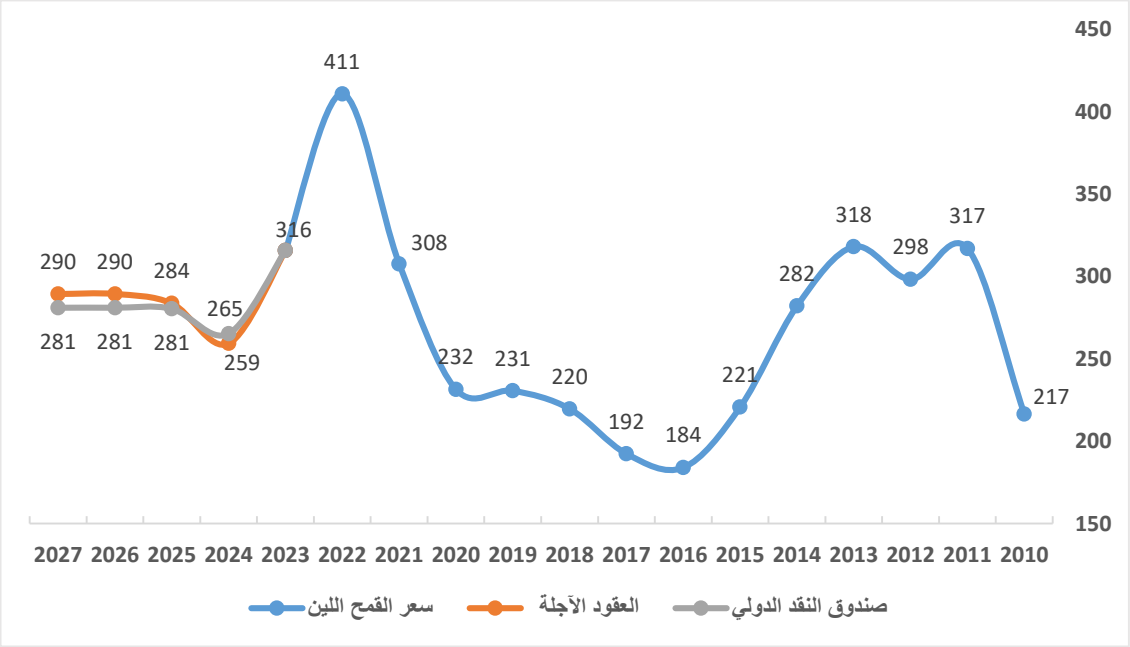

# تطور الظرف الاقتصادي الوطني

## تطور نسبة النمو

سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 0.2% خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 بحساب الانزلاق السنوي أي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

وقد جاء هذا النمو مدفوعا بالأساس بارتفاع القيمة المضافة لقطاع الخدمات بـ 1.9 % بالعلاقة مع تواصل الأداء الجيد لقطاع النزل والمقاهي والمطاعم (+6.6%) وتطور انشطة الخدمات غير المسوّقة (+1.5%) بالإضافة الى تعافي القطاع الفلاحي بعد سنوات صعبة جراء موجات الجفاف حيث حقق نموا بـ 1.6%.

وفي المقابل تواصل النمو السلبي لقطاع البناء والتشييد (-6.8%) وتراجعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة (-5%).

اما مقارنة بالثلاثية الأخيرة من سنة 2023، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا ايجابيا بنسبة (0,6 %) بعد ان سجل تطورا بنسبة (+0.5 %) في اخر ثلاثية من سنة 2023 وهي نتائج تبرز تطور النشاط الاقتصادي بنسق أحسن من الثلاثيات السابقة.

ويبين الرسم البياني الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي وتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2024:

رسم بياني عدد3: تطور نسبة النمو الثلاثي (%)

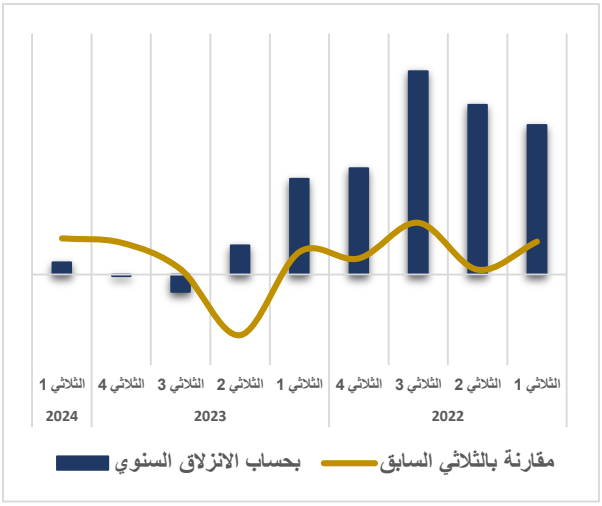


رسم بياني عدد4: تطور النمو السنوي (%)

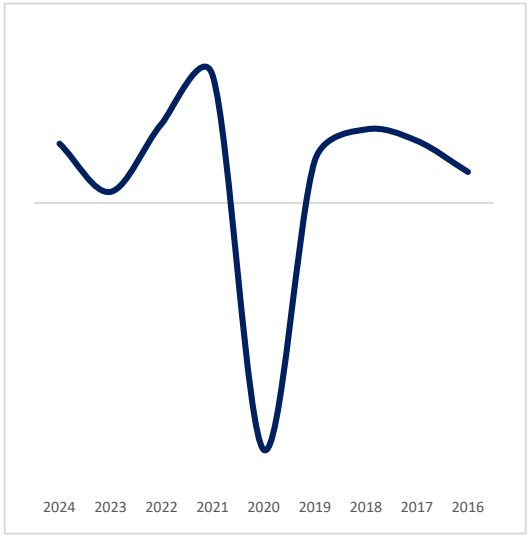


المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء.

## نسبة التضخم

بلغ متوسط التضخم التراكمي مستوى 7.4% خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بـ 10% في نفس الفترة من السنة الفارطة. حيث شهدت نسبة التضخم عند الاستهلاك تراجعا تدريجيا منذ بداية سنة 2024 من مستوى 7.8% في شهر جانفي إلى مستوى 7.2% في شهر أفريل وماي بينما سجلت ارتفاعا طفيفا إلى مستوى 7.3% في شهر جوان.

كما سجلت نسبة التضخم الضمني لشهر جوان 2024، أي التضخم دون احتساب مجموعة الطاقة ومجموعة التغذية، استقرارا في مستوى 6.8% مقارنة بشهر ماي بعد ان كانت في مستوى 6.9% خلال شهر أفريل 2024.

**رسم بياني عدد 5: تطور نسبة التضخم الشهري والتضخم الضمني (%)**

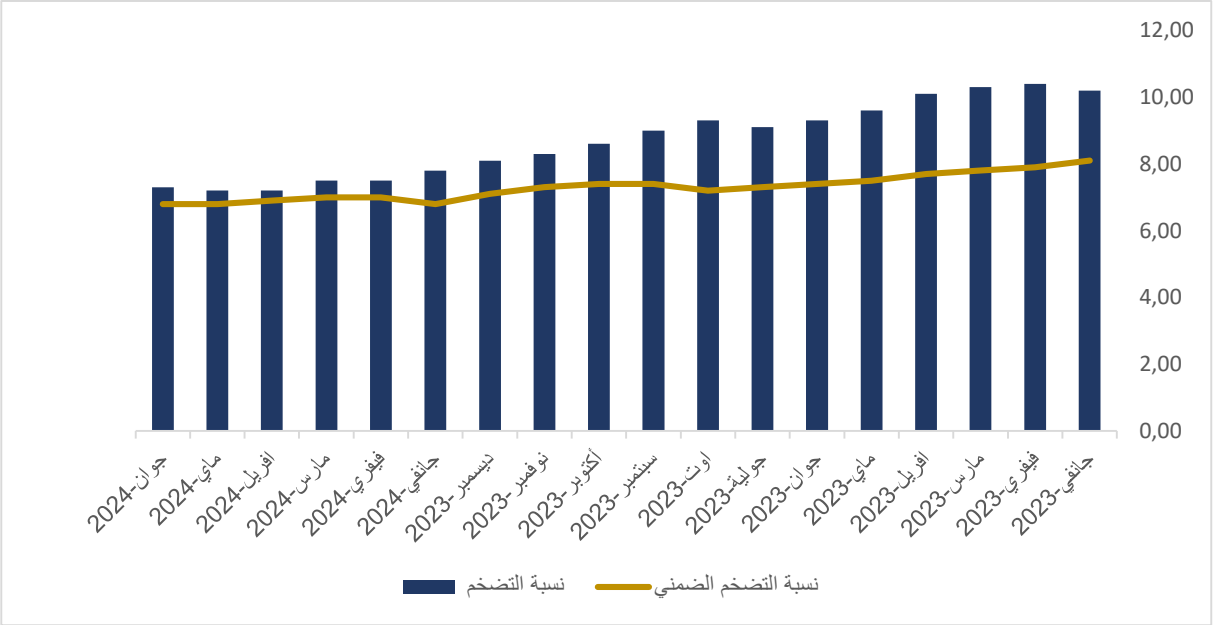


**المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء.**

## أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

مقارنة بموفى ديسمبر 2023، تحسنت قيمة الدينار التونسي مقابل الأورو في شهر جوان بنسبة 0.5 % بينما شهدت تراجعا مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0.9 %.

وخلال السداسي الأول من سنة 2024، بلغ معدل سعر صرف الدينار مقابل الأورو مستوى 3.374 ومقابل الدولار مستوى 3.121 مقابل معدل 3.341 و 3.091 على التوالي مسجلا في نفس الفترة من السنة الماضية.

وعلى الصعيد العالمي سجل معدل سعر صرف الأورو مقابل الدولار استقرارا حيث بلغ مستوى 1.081 في موفى جوان من السنة الجارية.

**رسم بياني عدد6: تطور المعدل الشهري لسعر الصرف الدينار مقابل الاورو والدولار**

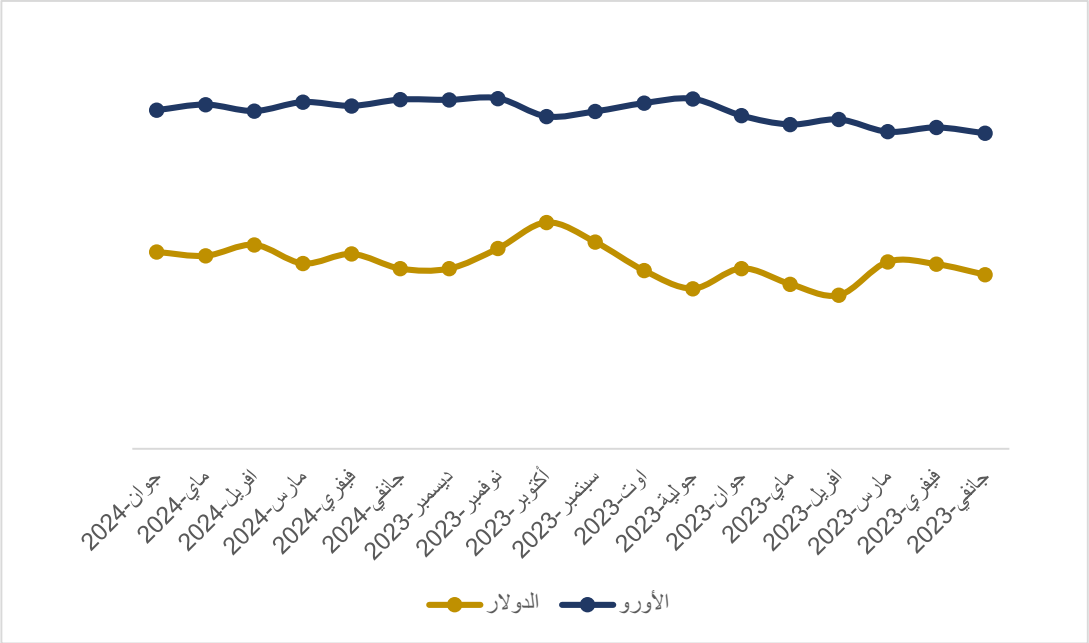


**المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي التونسي.**

## المبادلات التجارية

تميزت المبادلات التجارية خلال السداسي الاول من سنة 2024 بالأسعار الجارية بـ :

- ارتفاع على مستوى الصادرات بنسبة 2.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ويعود هذا التطور أساسا الى الارتفاع المسجل في صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية بنسبة (+45,7%) نتيجة الزيادة الملحوظة في مبيعات زيت الزيتون بنسبة 87.8% وصادرات قطاع الطاقة بنسبة (+14.6%) وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة (+0.4%). وفي المقابل تراجعت صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة (-30.4%) وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة ( –9.2%).
- استقرار على مستوى الواردات (+0.04% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023)، يفسر أساسا بالانخفاض المسجل في واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة (-5.3%) والتي تمثل 34% من إجمالي الواردات من ناحية، مقابل ارتفاع واردات مواد الطاقة بنسبة (+17.5%) من ناحية أخرى.

ويحوصل الجدول الموالي تطور المبادلات التجارية حسب مجموعات المواد:

**جدول عدد2: تطور المبادلات التجارية حسب مجموعات المواد**

| المجموعات | الصادرات | | | الواردات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | م د | | التطور | م د | | التطور |
| | السداسي الأول - 2023 | السداسي الأول - 2024 | 2024/2023 | السداسي الأول - 2023 | السداسي الأول - 2024 | 2024/2023 |
| المواد الغذائية | 3487 | 5199 | %49.1 | 4023 | 3364 | %16.4- |
| المواد الأولية و النصف مصنعة | 11129 | 9879 | %11.2- | 14421 | 13654 | %5.3- |
| مواد التجهيز | 5572 | 5966 | %7.1 | 6408 | 6480 | %1.1 |
| المواد الاستهلاكية | 9500 | 9097 | %4.2- | 8629 | 8865 | %2.7 |
| مواد الطاقة | 1583 | 1814 | %14.6 | 6475 | 7608 | %17.5 |
| **الجملة** | **31271** | **31954** | **%2.2** | **39956** | **39970** | **%0.04** |

**المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء.**

وبناء على تطور الواردات والصادرات، سجل عجز الميزان التجاري تحسنا بنسبة 7.7% خلال السداسي الأولى من سنة 2024، ليبلغ -8017 م د مقابل -8685 م د في نفس الفترة من سنة 2023. وقد سجلت نسبة التغطية تحسنا بدورها حيث بلغت (79.9%) مقابل (78.3%) خلال نفس الفترة من سنة 2023. ودون احتساب قطاع الطاقة، يتراجع عجز الميزان التجاري لحدود (-2223 م د).

**رسم بياني عدد7: تطور المبادلات التجارية بحساب (م د)**

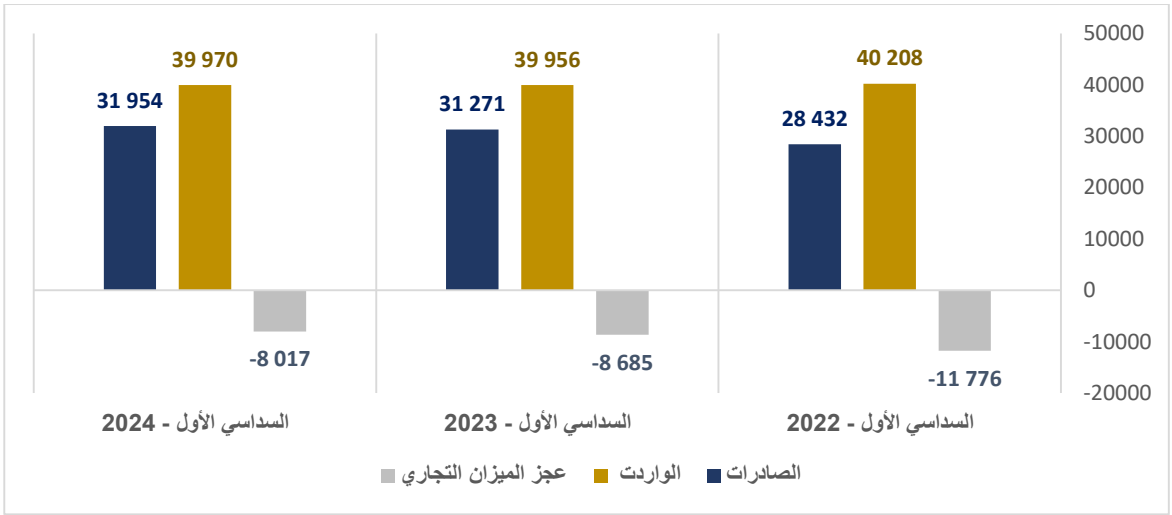


**المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء.**

# تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024 والنتائج المتوقعة لسنة 2024

# تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفي جوان 2024 إلى تسجيل فائض في الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 489 م د مقابل فائض بـ 26 م د في نفس الفترة من سنة 2023. وتفسر هذه النتائج أساسا بـــ:

## I. مداخيل ميزانيـــة الدولـــة:

بلغت مداخيل ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024 حوالي 23255 م د مقابل 20580 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 2675 م د أي نسبة 13% ونسبة إنجاز في حدود 47.3% من تقديرات قانون المالية لسنة 2024. وتفسر هذه الزيادة أساسا بـ:

- تطور المداخيل الجبائية بـ 1957م د أي 10.3% ونسبة إنجاز في حدود47.4 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية.
- تطور المداخيل غير الجبائية بـ 187م د أي 11.2% ونسبة إنجاز في حدود 38.9 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية.
- تعبئة مداخيل بعنوان الهبات في حدود 531 م د أي زيادة بـ 181 م د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية (350 م د).

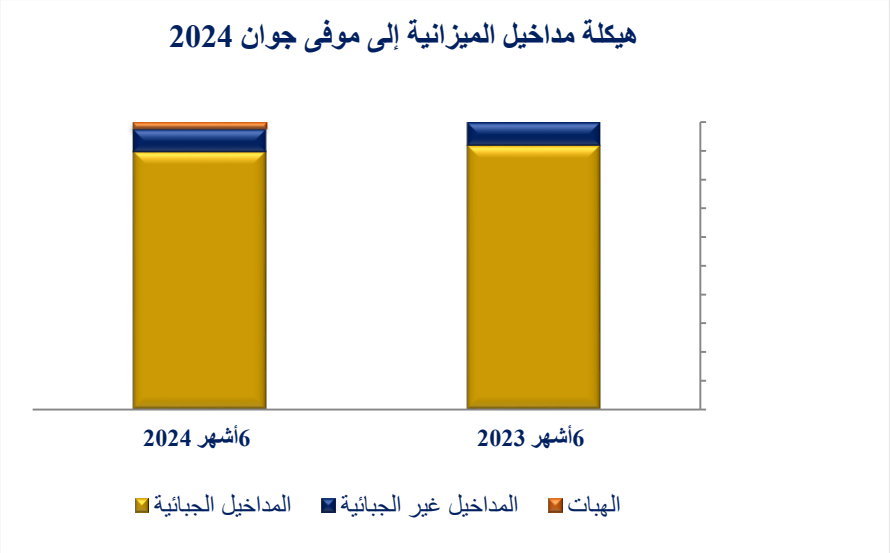

## 1. المداخيــل الجبائيــة:

تمّ استخلاص 20870 م د بعنوان المداخيل الجبائية إلى موفي جوان 2024 مقابل 18913 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـــ 1957م د أي 10.3% مدفوعة أساسا بتطور المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي بـــنسبة 13.3%. وتدعم هذه النتائج المستخلصة إلى موفى جوان 2024 المنحى الإيجابي للمؤشرات المتعلقة بالمالية العمومية حيث تم تسجيل زيادة بـ 3% مقارنة بالمداخيل الجبائية المستخلصة إلى موفي ماي 2024.

**هيكلة المداخيل الجبائية إلى موفى جوان 2024**

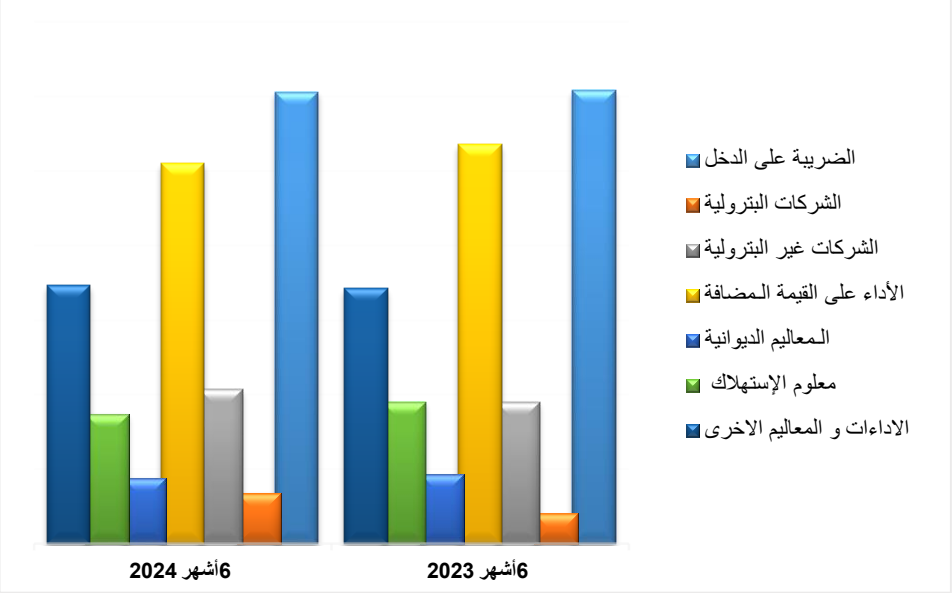


وتتميز المداخيل الجبائية المستخلصة إلى موفي جوان 2024 بـــ:

- ارتفاع الضريبة على الدخل بـ 568 م د أي بنسبة 9.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 ونسبة إنجاز في حدود 51% مقارنة بتقديرات بقانون المالية لسنة 2024، مرده بالأساس زيادة الضريبة على الدخل بعنوان المرتبات والأجور (+317 م د أي 7.8%) بالعلاقة أساسا مع تفعيل القسط الثاني من البرنامج الجديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي الذي تم إقراره في أكتوبر 2022.
- تطور الضريبة على الشركات بـ 693 م د أي 31.8 % مقارنة بموفى جوان 2023 متأت أساسا من ارتفاع مردود الضريبة على الشركات البترولية بـــ 326م د أي 85.9% مقارنة

بنفس الفترة من السنة السابقة وذلك بالعلاقة مع حرص الإدارة والمجهودات المبذولة لاستخلاص الضريبة على الشركات البترولية في آجالها وزيادة مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ367 م د أي 20.4% مقارنة مع الاستخلاصات المسجلة الى موفى جوان 2023 وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 53.4% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024. وتفسر هذه الزيادة أساسا بإحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية (الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024) بالإضافة إلى إقرار عفو جبائي في قانون المالية لسنة 2024(الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024).

- زيادة الموارد المرتبطة بالأداءات غير المباشرة بـ 697 م د أي 6.3 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 نتيجة لـ:

- تطور استخلاص المعاليم الديوانية بـ4.4 % (922 م د الى موفى جوان 2024 مقابل883 م د في نفس الفترة من2023) بالعلاقة مع مردود إجراءات قانون المالية لسنة 2024.
- ارتفاع المبالغ المستخلصة بعنوان الأداء على القيمة المضافة بـ 269 م د أي 5.3% وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 45.2% مقارنة بتقديرات قانون المالية، وتتأتى هذه الزيادة بالأساس من الأداء على القيمة المضافة بالنظام الداخلي الذي سجل تطورا بـ 12.7 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع بوادر التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.
- زيادة مردود الأداءات والمعاليم الأخرى بـــ 372 م د أي 11.5% مقارنة بموفى جوان 2023 ونسبة إنجاز في حدود 46.1% مقارنة بتقديرات قانون المالية، متأتية بالأساس من تحسن المداخيل الموظفة بـ 172م د أي 9.2 % منها 42 م د بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية.

بحساب م د

| | 2022 | 2023 | | | 2024 | | % التطور | % الإنجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نتائج | ق م ت | جوان (1) | نتائج | ق م (2) | جوان (3) | 1-(1/3) | (2/ 3) |
| الأداءات المباشرة | 14390 | 16171 | 7924 | 16026 | 18157 | 9185 | %15,9 | %50,6 |
| **الأداء علـى الدخل** | **10075** | **11230** | **5749** | **11373** | **12383** | **6317** | **%9,9** | **%51,0** |
| المرتبات و الأجور | 7057 | 7930 | 4075 | 7905 | 8695 | 4392 | %7,8 | %50,5 |
| موارد أخرى | 3018 | 3300 | 1674 | 3468 | 3688 | 1925 | %15,0 | %52,2 |
| **الضريبة على الشركات** | **4315** | **4941** | **2175** | **4654** | **5774** | **2868** | **%31,8** | **%49,7** |
| الضريبة على الشركات البترولية | 1414 | 1430 | 379 | 969 | 1725 | 705 | %85,9 | %40,9 |
| الضريبة على الشركات غير البترولية | 2900 | 3511 | 1796 | 3684 | 4049 | 2163 | %20,4 | %53,4 |
| الأداءات غير المباشرة | 21059 | 23317 | 10989 | 22021 | 25893 | 11685 | %6,3 | %45,1 |
| **المعاليم الديوانية** | **1784** | **1870** | **883** | **1849** | **1900** | **922** | **%4,4** | **%48,5** |
| **الأداء على القيمة المضافة** | **10174** | **10865** | **5063** | **10462** | **11791** | **5332** | **%5,3** | **%45,2** |
| **معلوم الإستهلاك** | **3604** | **4011** | **1800** | **3809** | **4369** | **1817** | **%1,0** | **%41,6** |
| **أداءات ومعاليم مختلفة** | **5497** | **6571** | **3243** | **5901** | **7833** | **3615** | **%11,5** | **%46,1** |
| المداخيل الجبائية | 35449 | 39488 | 18913 | 38047 | 44050 | 20870 | %10,3 | %47,4 |
| *نظام داخلي* | *26012* | *29431* | *14212* | *28442* | *33457* | *16108* | *%13,3* | *%48,1* |
| *نظام ديواني* | *9437* | *10057* | *4701* | *9605* | *10593* | *4762* | *%1,3* | *%45,0* |

## 2. المداخيــل غير الجبائيــة:

تمت تعبئة مبلغ 1854 م د بعنوان المداخيل غير الجبائية الى موفى جوان 2024 مقابل 1667 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 187م د أي 11.2% متأتية أساسا من:

- بلوغ عائدات المساهمات 1239 م د ويشمل هذا المبلغ 1057 م د بعنوان مرابيح البنك المركزي مقابل تقديرات أولية بـ 500 م د.
- تحصيل 179 م د بعنوان مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري.

**بحساب م د**

| | 2022 | 2023 | | | 2024 | | %التطور | % الانجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نتائج | ق م ت | جوان (1) | نتائج | ق م (2) | جوان (3) | 1-(1/3) | (2/3) |
| **مداخيل النفط** | 922 | 671 | | 616 | 673 | - | | |
| **مداخيل عبور أنبوب الغاز** | 1829 | 1884 | 705 | 2064 | 1369 | 179 | %74,7- | %13,0 |
| **مرابيح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية** | 625 | 853 | 459 | 609 | 1260 | 1239 | %169,8 | %98,3 |
| **استخلاص فائدة القروض** | 59 | 60 | 35 | 82 | 70 | 36 | %2,9 | %51,0 |
| **دفوعات صناديق الضمان** | 2 | 87,5 | 13 | 113 | 88 | 2 | %82,5- | %2,5 |
| **مداخيل المصادرة** | 45 | 40 | | 0 | 520 | | | |
| **مداخيل أخرى** | 684 | 740 | 455 | 1000 | 780 | 398 | %12,6- | %51,0 |
| **الجملة** | **4166** | **4335** | **1667** | **4484** | **4760** | **1854** | **%11,2** | **%38,9** |

### 3. الهبات:

تم استخلاص مداخيل بعنوان هبات إلى موفى جوان 2024 في حدود 531 م د مقابل تقديرات بـ 350 م د في قانون المالية 2024.

## II. نفقات ميزانيـــة الدولـــة:

بلغت نفقات ميزانيـــة الدولـــة الى موفى جوان من سنة 2024 حوالي 22235 م د مقابل 20554 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك تطورا بـــ 8.2% وتتسم هذه النفقات أساسا بـ:

- زيادة في نفقات التأجير بـ 396 م د أي 3.6% بالعلاقة خاصة مع تفعيل القسط الثاني من برنامج الزيادة في أجور القطاع العام التي تم إقرارها في أكتوبر 2022.
- ارتفاع نفقات التسيير بـــ 50 م د خصصت أغلبها لوزارة الصحة (28 م د) ووزارة الدفاع (18 م د).
- صرف مبلغ 422 م د بعنوان دعم المواد الأساسية مع مواصلة العمل على مراقبة مسالك التوزيع واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لظواهر التهريب والاحتكار بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك، وذلك علاوة على مبلغ 825 م د تم صرفه على حساب "ن مكرر" لديوان الحبوب ومبلغ 77 م د تم صرفه على حساب "ن مكرر" لديوان الزيت.
- صرف مبلغ 2051 م د بعنوان دعم المحروقات تتوزع بين الشركة التونسية لصناعات التكرير لحد (1330.8 م د) والشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد (720.3 م د).
- صرف 337 م د بعنوان دعم النقل وهو ما يمثل 51.0% من المبلغ المضمّن بتقديرات قانون المالية لسنة 2024.
- صرف مبلغ 2260 م د بعنوان التدخلات دون الدعم منها 658 م د تدخلات ذات صبغة تنموية و 1602 م د بعنوان التدخلات ذات صبغة اجتماعية. وتتوزع التدخلات ذات صبغة الاجتماعية بالأساس كالتالي:

✓ 327 م د بعنوان منح قارّة لفائدة العائلات محدودة الدخل علاوة على مساعدات ظرفية بـــ 65 م د ومنح عائلية بـــ 22 م و صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 10 م د.

✓ إسناد منح جامعية في حدود 137 م د.

- تنفيذ نفقات الاستثمار في حدود 1836م د في موفي جوان 2024 أي ما يعادل نسبة انجاز بـــ 34.8% مقارنة بتقديرات قانون المالية وهو يعتبر مستوى مقبول بالنسبة للنصف الأول من السنة. حيث أن نسق استهلاك الاعتمادات المرسمة بعنوان نفقات الاستثمار يتسارع في النصف الثاني من السنة على غرار السنوات السابقة.
- زيادة في نفقات التمويل بـــ 868 م د مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة لتبلغ 3271 م د أي نسبة انجاز في حدود 47.8 % مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية يتوزع بين فائدة الدين الداخلي في حدود 2143 م د والبقية أي 1128 م د بعنوان فائدة الدين الخارجي.

بحساب م د

| | 2022 | 2023 | | 2024 | | | %التطور | %الإنجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نتائج | ق م ت | جوان(1) | نتائج | ق م(2) | جوان(3) | 1-(1/3) | (2/3) |
| نفقات التأجير | 21 125 | 22 773 | 10 844 | 21 608 | 23 711 | 11 240 | %3,6 | %47,4 |
| نفقات التسيير | 2 146 | 2 314 | 750 | 2 458 | 2 538 | 800 | %6,7 | %31,5 |
| نفقات التدخلات | 17 932 | 19 168 | 4 688 | 18 271 | 19 696 | 5 070 | %8,1 | %25,7 |
| **الدعم** | **11 999** | **11 475** | **2 961** | **11 475** | **11 337** | **2 810** | %5,1- | %24,8 |
| المواد الأساسية | 3 771 | 3 805 | 324 | 3 805 | 3 591 | 422 | %30,2 | %11,7 |
| المحروقات | 7 628 | 7 030 | 2 278 | 7 030 | 7 086 | 2 051 | %10,0- | %28,9 |
| النقل | 600 | 640 | 359 | 640 | 660 | 337 | %6,3- | %51,0 |
| **تدخلات ذات صبغة تنموية** | **3 043** | **4 467** | **652** | **3 469** | **5 006** | **658** | %0,8 | %13,1 |
| **تدخلات أخرى** | **2 889** | **3 226** | **1 075** | **3 327** | **3 353** | **1 602** | %49,0 | %47,8 |
| نفقات الاستثمار | 4 627 | 4 693 | 1 843 | 5 594 | 5 274 | 1 836 | %0,4- | %34,8 |
| نفقات العمليات المالية | 134 | 57 | 25 | 67 | 67 | 19 | %22,8- | %28,8 |
| نفقات التمويل | 4 663 | 5 842 | 2 403 | 5 820 | 6 838 | 3 271 | %36,1 | %47,8 |
| النفقات الطارئة و غير الموزعة | | 1 225 | | | 1 680 | | | |
| **جملة النفقات** | **50 627** | **56 071** | **20 554** | **53 817** | **59 805** | **22 235** | **8,2%** | **37,2%** |

## III. العجز والتمويل:

سجل تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024 فائضـــا (دون اعتبار الهبات والمصادرة) بـ 489 م د مقابل فائض بـ 26 م د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وبلغ تسديد أصل الـــــدين مستوى 8301 م د في موفى جوان 2024 مقابـــل 5135م د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 46.5% مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 ويتوزع أصل الدين بين داخلي لحد 2813 م د وخارجي لحد 5488 م د. وتجدر الإشارة أن نسبة إنجاز تسديد أصل الدين الخارجي بلغت 56.3% إلى موفى جوان 2024 مقارنة بقانون المالية وهو ما يؤكد مدى تعهّد الدولة بالتزاماتها الخارجية.

وفيما يخص قروض وتسبيقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 207 م د في موفى جوان 2024 مقابل 297 م د في موفى جوان 2023.

وتبعا لما سبق بلغت حاجيات التمويل الجملية خلال السداسي الأول من سنة 2024 حوالي 7488 م د مقابل 5406 م د خـلال نفس الفترة من سنة 2023 أي زيـــادة بـ 2082 م د.

## IV. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى جوان 2024 ما قدره 127351 م د يتوزع بين الدين الداخلي (65108 م د) أي 51.1 % من حجم الدين العمومي والدين الخارجي (62243 م د) أي 48.9 % من حجم الدين العمومي.

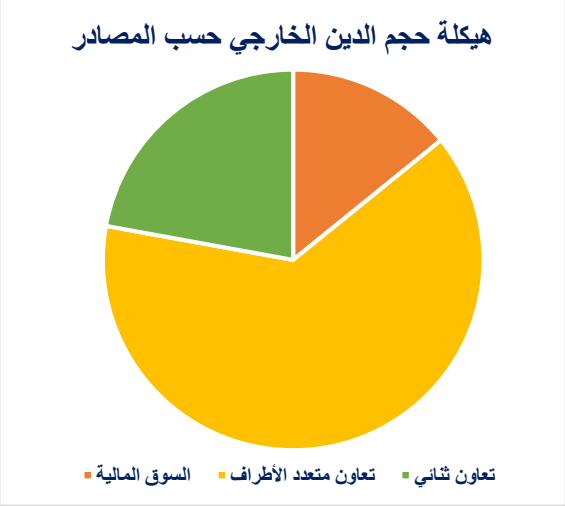


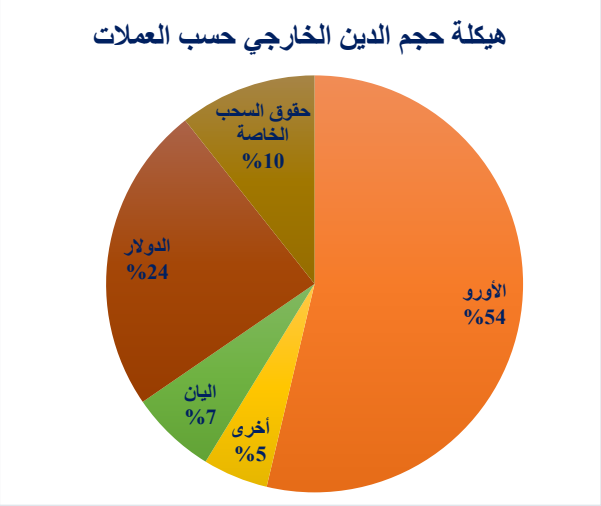

# النتائج المتوقعة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024

## تذكير بأهم فرضيات قانون المالية الأصلي لسنة 2024

يهدف قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الاستعادة التدريجية لتوازنات المالية العمومية ودفع نسق الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي شامل، تضامني ومستدام.

ويعتبر الإصلاح الجبائي من أهم ركائز تنفيذ هذه الإصلاحات لما له من دور أساسي في تحقيق العدالة الجبائية وتنشيط الاقتصاد الوطني وتمويل ميزانية الدولة. حيث تمثل السياسة الجبائية آليّة من آليات تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تجسيم الأولويات الوطنية من دفع نسق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودفع التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المقدرة الشرائيّة للمواطن.

وتمحورت أهداف قانون المالية لسنة 2024أساسا حول:

- تكريس الدور الاجتماعي للدولة وإرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم لتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية،
- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
- دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار،
- دعم الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة،
- مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي ودعم الامتثال الضريبي.

هذا وقد قدّر حجم ميزانية الدولــة لسنة 2024 بـ 77868 م.د أي زيــادة بـ12.7 % بالمقارنة مع النتائج المسجلة لسنة2023.

واعتمدت تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2024 على الفرضيات التالية:

- نسبة النّمو الاقتصادي في حدود 2.1%،
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدّولار لكامل سنة 2024،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع «البرنت » في حدود 81 دولار للبرميل،

## النتائج المتوقعة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024:

على ضوء النتائج المسجلة إلى موفي جوان 2024، وبالرغم من تواصل التداعيات السلبية للاضطرابات الجيوسياسية في العالم وتأثير التغيرات المناخية وتوسّع تداعياتها على عديد القطاعات الاقتصادية، فقد تمّ اعتماد تمشي للحفاظ على السلم الاقتصادي والاجتماعي يكرّس التلازم بين البعدين الظرفي والهيكلي من خلال:

- **تعزيز الدور الاجتماعي للدولة** والتخفيف قدر الإمكان من تداعيات الأزمات على الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط. فرغم اكراهات المالية العمومية فإنه تم:
  - الترفيع في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل والترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون،
  - الترفيع في المنحة المالية المسندة للفئات الفقيرة والتي من شأنها الترفيع في الحد الأدنى من الجرايات الدنيا من 180 إلى 240 دينار،
  - عدم إقرار أي زيادات على أسعار المواد الأساسية المدعمة والمحروقات.

- **مواصلة تنفيذ وتعزيز البرامج والتدابير الداعمة للنموّ وتحسين مناخ الأعمال** مع الحرص على فض الاشكاليات التي تعيق تنفيذ المشاريع العمومية الدافعة للاستثمار الخاص.

- مواصلة اتخاذ الإجراءات الضرورية **للتحكم في توازنات المالية العمومية** خاصة من خلال:
  - مواصلة العمل على **دعم الموارد الذاتية للدولة** عبر:
    - توسيع قاعدة الأداء من خلال ادماج الاقتصاد الموازي حيث تم، بداية من سنة 2024، إحداث لجنة قيادة برنامج إدماج الاقتصاد الموازي تحت إشراف وزارة المالية ومشاركة ممثلين عن الوزارات والهياكل الفنية المعنية لتظافر جهود كلّ الأطراف المتدخّلة للحد من تنامي هذه الآفة التي تكلّف الاقتصاد الوطني سنويا خسائر فادحة.
    - إمضاء اتفاقية تعاون بين وزارتي المالية والتجارة وتنمية الصادرات حول تبادل المعطيات والبيانات وتحديد طرق تقديمها. وتهدف هذه الاتفاقية إلى

تطوير التبادل الإلكتروني الحيني للمعلومات بما يمكن مصالح الوزارتين من تدعيم نجاعة تدخلاتها لمقاومة مختلف مظاهر التجارة الموازية والتهرب الضريبي فضلا عن مزيد التحكم في مسالك التوزيع وضبطها وتكريس شفافية المعاملات بها قصد إرساء مسالك شفافة تضمن نزاهة المنافسة وتكافؤها وتحقق العدالة الجبائية وتساهم في الحفاظ على مصالح الاقتصاد الوطني.

- العمل على تنشيط استخلاص موارد الدولة غير الجبائية (أكرية، لزمات، أحكام قضائية،...) بالتنسيق المتواصل مع كل الهياكل المعنية.

- **ترشيد النفقات الجارية** عبر:

- مواصلة التحكم في **نفقات الأجور** من خلال خاصة حصر الانتدابات في القطاعات ذات الأولوية وعدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة ومواصلة تفعيل البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية لتبقى في حدود13.5 % من الناتج المحلي الاجمالي. وتجدر الإشارة أن عدد المطالب المقدمة تجاوز 15000 مطلب وتم إلى حد الآن قبول أكثر من 10000 مطلب.
- ترشيد **نفقات الدعم** ومواصلة العمل على التحكم فيها للمحافظة على نفس المبلغ المرسم في قانون المالية لسنة 2024 أي 11337 م د أو حوالي 7% من الناتج المحلي الاجمالي.

وفي هذا الإطار **وعلى مستوى دعم الطاقة**، تم خلال سنة 2024:

✓ تشجيع استثمار القطاع الخاص في انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة من خلال:

- انطلاق مشروع محطة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بمنطقة المتبسطة من ولاية القيروان بقدرة إنتاج 100 ميغاواط.

- توقيع اتفاقيتي إنجاز محطتي إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بكل من ولايتي قفصة وتطاوين.
- اسناد مشاريع من فئات مختلفة من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية وانجاز عدد هام من ميغاواط الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في نظام الانتاج الذاتي في الجهد المتوسط وفي نظام الانتاج الذاتي في الجهد المنخفض.

✓ وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع انتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في أفق 2050 والانطلاق في مشروع إنتاج الهدروجين الأخضر المدمج للطاقات المتجددة.

✓ الترخيص في إنجاز واستغلال خط كهربائي (حوالي 106 كلم) ذي جهد عال للتيار المستمر يربط بين تونس وإيطاليا (مشروع ELMED)

✓ اطلاق عديد المشاريع والبرامج الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة ولتحقيق النجاعة والرصانة الطاقية

✓ تشجيع التنقل الكهربائي من خلال تنفيذ جملة من الاجراءات لتركيز شبكة نموذجية لنقاط الشحن على مستوى البلديات (المناطق الزرقاء) بالإضافة إلى نقاط الشحن التي تقوم بتركيزها شركات البترول.

و في ما يتعلق **بدعم المواد الأساسية** فقد تم خلال سنة 2024 العمل على تحسين كفاءة منظومة الدعم من خلال مواصلة العمل على ترشيد الاستهلاك وتعزيز مراقبة مسالك التوزيع ومقاومة مظاهر الاحتكار و المضاربة غير المشروعة و التهريب من ناحية و العمل على تحسين الإنتاج الوطني الفلاحي و خاصة عبر التغلب على الشح المائي من ناحية أخرى، و في هذا الاطار تمّ:

✓ انطلاق الاستغلال الفعلي لمحطة تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس بطاقة انتاج يومية بحوالي 50 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للترفيع لتصل 100 ألف متر مكعب وهو ما من شأنه دعم الموارد المائية وتحسين نوعيتها.

✓ الاعداد لخوض تجربة للحد من تبخر المياه والاستمطار الصناعي في البحيرات الصغيرة في إطار التعاون مع بعض الدول.

- مواصلة دعم مجهود الدولة في **النفقات الموجهة للاستثمار** حيث تم بتظافر كل الجهود إيجاد حلول للعديد من المشاريع المعطلة وتحقيق تقدم ملحوظ في إنجاز عديد المشاريع الأخرى، خاصة بعد انطلاق اشغال اللجنة العليا لتسريع المشاريع العمومية واللجنة الفنية لتسريع المشاريع العمومية على غرار المشاريع التالية:

  - مشروع مدينة الأغالبة الطبية بالقيروان.
  - بناء وتجهيز مستشفيات جهوية (تالة، الدهماني، غار الدماء، جلمة...).
  - مشروع الشبكة الحديدية السريعة حيث تقدمت أشغال إنجاز" الخط D تونس - باردو قباعة" بطول 9,9 كلم بنسبة 84 %، ويُنتظر انتهاء الأشغال الحل الوقتي في شهر أوت 2024 والانطلاق في استغلاله في شهر سبتمبر 2024.
  - مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه.
  - مشروع إنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة بطول 186 كلم.
  - مشروع بن غياضة بالمهدية 142 هكتار ومسطح مائي بحوالي 26 هكتار.
  - مشروع خزاني السعيدة والقلعة الكبرى.
  - مشروع تبرورة بالسواحل الشمالية لمدينة صفاقس.
  - مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط.

وبناء على ما سبق، فإنه من المتوقع أن يمكّن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024 من حيث الموارد والنفقات من المحافظة على نفس المستويات المقدرة بقانون المالية الأصلي وخاصة فيما يتعلق بعجز الميزانية الذي **من المتوقع أن لا يتجاوز -6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.**

# الأولويات والتوجهات الكبرى للفترة 2025-2027

## الأولويات والتوجهات الكبرى للفترة 2025-2027

تم تحديد الأولويات والتوجهات الكبرى للفترة 2025-2027 بناء على جملة من المبادئ الأساسية التي تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية وخاصة رؤية تونس 2035 ومخطط التنمية للفترة 2023-2025. وتكرس هذه التوجهات الخيارات الوطنية للحفاظ على سيادة الدولة والتعويل على الموارد الذاتية مع الانفتاح على أسواق وفرص تعاون اقتصادي جديدة لتحقيق الازدهار في كل المجالات.

ويعتبر التحكم في عجز ميزانية الدولة وتفادي الانزلاقات المتعلقة بالمالية العمومية أهم رهانات المرحلة وذلك لتحقيق استدامة المالية العمومية والحد من التداين مما يمكن من خلق مجال مالي للاستثمار في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والنقل وتوفير اعتمادات أكبر لتطوير البنية التحتية مما يمكن من جلب استثمارات خارجية جديدة تواكب التطورات التكنولوجية والعلمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي ويدعم نموا اقتصاديا مستداما وشاملا وتضامنيا.

مع التأكيد على مواصلة الدولة مساندة الفئات محدودة الدخل والفقيرة ودعم الأسر ضعيفة الدخل من خلال العمل على استقرار أسعار المواد الأساسية والترفيع السنوي للتحويلات ذات الصبغة الاجتماعية ايمانا منها بأهمية الدور الاجتماعي للدولة والسعي لإيجاد كل الحلول الكفيلة لتعزيزه.

وتمثل الفترة القادمة مرحلة هامة لتحقيق التقدم في تنفيذ الإصلاحات المرجوّة مما سيمكن على المدى المتوسط من تحقيق أهداف وخيارات الدولة في تحقيق منوال نمو شامل ومستدام وقادر على مجابهة الأزمات المستجدة ويوفر فرص عمل جديدة وحديثة تلبي متطلبات السوق وتخلق الديناميكية المطلوبة. ومن أبرز أولويات هذه المرحلة:

- العمل على استرجاع طاقات الإنتاج في القطاعات الاستخراجية خاصة الفسفاط والمحروقات وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى وتوفير الأطر القانونية والاجرائية اللازمة لذلك.

- مواصلة دعم الاستثمار الخاص والتقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال إضافة إلى مواصلة تعزيز مقومات استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- تسريع آجال انجاز المشاريع العمومية والخاصة استجابة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي.
- اعتماد سياسات مالية ناجعة تقوم على تعزيز موارد الدولة وترشيد النفقات العمومية تنبني على مواصلة الإصلاحات الوطنية ومقاومة التهرب الضريبي وإدماج القطاع الموازي وتحسين حوكمة إدارة القطاع العام.
- العمل على تطوير حوكمة المؤسسات العمومية لتحقيق استقرارها المالي والإداري بما يمكن من احتواء مديونيتها وتخفيف ضغطها على ميزانية الدولة.
- إحكام توظيف التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات محدودة الدخل والفقيرة وتشجيع المبادرة وخلق مصادر الرزق في المناطق الداخلية عبر دعم مسار إحداث الشركات الاهلية وتعزيز مساهمتها في التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والتقليص في نسبة البطالة من خلال الإحاطة ودعم الباحثين عن الشغل.
- تعزيز جاذبية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تنفيذ خطة للإعلام والتوعية والتحسيس موجهة لجميع الفئات وخاصة للشباب وللناشطين في القطاع غير المنظم للتعريف بمضمونه ومبادئه وخصائصه وبالتجارب الناجحة على المستوى الجهوي والوطني والدولي.
- الاستمرار في معاضدة القطاع الفلاحي للحد من تداعيات الجفاف على منظومات الإنتاج إضافة إلى الحرص على انتظامية التزويد وتعزيز نظم المراقبة والمتابعة الدائمة للأسواق.
- تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال مزيد تحسين إدارة المياه والاستثمار في تقنيات الحفاظ عليه وتبني ممارسات زراعية مجددة ومقاومة تداعيات التغيرات المناخية مع إعطاء الأولوية لدعم منظومة الحبوب وتحسين مردودية القطاع حتى يتسنى تحقيق الأمن الغذائي.

- تسريع الانتقال الطاقي من خلال دعم أهداف إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق إنجاز المشاريع بهدف إنتاج 35 % من الكهرباء من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030 مما يسمح في ذات الوقت بتخفيف أعباء العجز الطاقي وتقليص الضغوط على المالية العمومية.

# توجهات وفرضيات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

# توجهات وفرضيات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

تم الشروع في إعداد مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2025 في مرحلة لا زالت محفوفة بتعدد المخاطر الخارجية وضبابية الرؤية على مستوى آفاق استقرار الوضعية الجيوسياسية والنمو الاقتصادي في العالم من جهة، وتعدّد الرهانات على المستوى الوطني بالعلاقة مع استكمال مختلف الإصلاحات المالية والهيكلية وتحقيق أهداف ملموسة تلبّي الانتظارات وترتقي إلى تطلعات كل الفئات الاجتماعية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين من جهة أخرى.

ويندرج مشروع قانون المالية لسنة 2025 بالأساس في إطار مواصلة التكريس التدريجي للتوجهات الوطنية لتحقيق الازدهار في كافة المجالات واستحثاث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية الوطنية المبرمجة والتي من شأنها أن تعزز متانة النسيج الاقتصادي الوطني وقدرته على الصمود أمام التحديات وتقلص حدّة المخاطر المتعلقة بالتطورات السياسية والاقتصادية في العالم.

وفي هذا الإطار يهدف مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2025 لتحقيق الاستراتيجيات التالية:

- استعادة نسق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية وحسن إدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع الفلاحي والقطاعات المرتبطة به وتشجيع الاستثمار في كافة المجالات وخاصة في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة وتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- مواصلة مكافحة الاقصاء المالي ودعم الادماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال وضع وتطوير البرامج والاليات الملائمة لدعم حوكمة الادماج المالي وتطوير التمويل الرقمي وخدمات الدفع والتامين الصغير ودعم التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية.

- العمل على تعصير منظومة الصرف استجابة لمتطلبات مناخ الأعمال بما يمكن من رفع العوائق العملية التي تواجه الأفراد والمؤسسات في علاقتها المالية والتجارية مع الخارج وإعادة الثقة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على بلادنا.
- تعزيز إدارة المالية وحوكمة المؤسسات العمومية والعمل على رفع كفاءة القطاع المالي والمصرفي لتقوية الرقابة المصرفية والاستقرار المالي وتطوير نظم الدفع وتطبيق التقنيات المالية الحديثة، إضافة إلى تعزيز الشمول المالي.
- التحكم التدريجي في التوازنات المالية والتقليص قدر الإمكان من اللجوء الى التداين الخارجي ومزيد التعويل على الذات كركيزة أساسية لضمان استدامة المالية العمومية ولتكريس السيادة الوطنية والمحافظة على استقلالية القرار الوطني.
- مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية بهدف تجسيم الأولويات الوطنية وتحسين مناخ الأعمال وتوسيع قاعدة الأداء والتصدي للتهرب الجبائي ودمج القطاع الموازي وتحقيق العدالة الجبائية.
- تكثيف الجهود في اتجاه دعم الاستثمارات العمومية لتطوير البنية الأساسية ونجاعة الخدمات العمومية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عيش المواطنين خاصة الفئات محدودة الدخل والفقيرة.
- مواصلة اصلاح قطاع الوظيفة العمومية نظرا لأهميته في تحسين أداء الإدارة لتكون قاطرة لتنفيذ الإصلاحات ودفع التنمية.
- تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، والقائم على التوجه الرامي الى مقاومة الفقر وضمان الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لجميع الفئات دون استثناء
- اعتماد سياسة اجتماعية قوامها تكريس مبدأ تكافؤ الفرص وضمان العدالة الاجتماعية من خلال إقرار جملة من السياسات لمزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والطبقة الوسطى ودعم القدرة الشرائية للمواطن وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات محدودة الدخل والفقيرة.

## الفرضيات الأوليّة لإعداد ميزانية الدولة لسنة 2025

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2025 بالخصوص على الفرضيات الأوليّة التالية:

- التقديرات الأوليّة لتطور مؤشرات الإطار الاقتصادي الكلي وخاصة نسبة النمو بالأسعار القارة دون اعتبار القطاع الفلاحي ومستوى التضخم وتطور واردات السلع.
- النتائج المتوقعة لكامل سنة 2024 على ضوء النتائج المسجلة خلال السداسي الأول من السنة.
- معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 77.4 دولار بالاعتماد على تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) وأهم المنظمات العالمية.
- استقرار سعر صرف الدينار التونسي أمام العملات الرئيسية.

## توجهات وأهداف ميزانية الدولة لسنة 2025

**يقوم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على المبادئ التالية:**

- تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والنصوص التطبيقية الخاصة به. وذلك خاصة فيما يتعلق بهيكلة ميزانية الدولة التي أصبحت ترتكز على مهمات وبرامج وبرامج فرعية وأنشطة. وتضبط لكل برنامج استراتيجية وأولويات وأهداف تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية والوطنية بما في ذلك المؤشرات المندمجة التي تراعي تكافؤ الفرص والتغيرات المناخية وبصفة عامة مؤشرات التنمية المستدامة.
- تقديم مشاريع ميزانيات المهمات باعتماد الأهداف المضمنة بالمخطط التنموي 2023-2025 والاستراتيجيات الوطنية وتوزيعها حسب البرامج وذلك بتحيين إطار النفقات متوسط المدى 2025-2027 مع إعطاء الأولوية للقرارات الرئاسية والإجراءات الحكومية المعلن عنها بالإضافة الى النفقات الإلزامية والوجوبية والمشاريع المتواصلة وربط الاعتمادات المطلوبة بنتائج أداء البرامج التي تضمنتها المشاريع السنوية للأداء.

**وتنبني التوجهات المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2025 على تحقيق الأهداف التالية:**

- اعتماد سياسة التعويل على الذات للحفاظ على توازنات المالية العمومية عبر تحسين الموارد الذّاتية للدولة بدعم مجهود الاستخلاص والتصدي للتهرب الضريبي وتطوير آليات عمل إدارة الجباية والاستخلاص والديوانة ورقمنتها.
- **مواصلة العمل على التحكم في كتلة الأجور** والنزول بها إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطبيق جملة من الإجراءات أهمها:
  - مواصلة تنفيذ برنامج الزيادات العامة في الأجور طبقا لاتفاق 15 سبتمبر 2022 والأوامر المنبثقة عنه وعدم تقديم مقترحات في الترفيع في المنح أو إحداث منح جديدة.
  - ترشيد الإنتدابات وتوجيهها حسب الأولويات القطاعية.
  - عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة أو عن طريق الحراك الوظيفي.
- **مضاعفة الجهود لترشيد نفقات التسيير** والتحكم فيها للإبقاء على مستوى الاعتمادات المرسمة من خلال الإجراءات التالية:
  - عدم تجاوز نسبة تطور بـ 4% كحد أقصى عند ضبط التقديرات، مع العمل على تخصيص هذه الزيادة أساسا لخلاص المتخلدات ولتغطية النفقات المنجرة عن عمليات توسعة استثمارات أو إحداثات جديدة،
  - مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية
  - مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات العمومية ذات الاستهلاك المرتفع وتشجيعها على تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي ومزيد ترشيد والتحكم في استهلاك المحروقات.
  - العمل على ترشيد استهلاك الماء من خلال وضع خطة للاقتصاد فيه طبقا لما ورد بالمنشور عدد 7 بتاريخ 6 مارس 2024.

- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامات والمهمات بالخارج.
- حوكمة وترشيد نفقات الاكرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا، والسعي إلى إعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الهياكل والوزارات وإعادة تهيئتها

- **تعزيز الدور الاجتماعي للدولة** عبر تدعيم نفقات التدخلات في الميدان الاجتماعي باعتبارها نفقات تهدف بالخصوص إلى إعادة توزيع عادل للدخل ومقاومة الفقر وإعادة توازن برامج التضامن الوطني والسكن الاجتماعي ومزيد دعم الصحة والتربية من خلال منح الطلبة والإعانات المدرسية والجامعية وسيتم في ميزانية 2025 الترفيع في عدد العائلات محدودة الدخل المنتفعة بالتحويلات المالية مع الترفيع في مبالغ المنحة المسندة لكل عائلة.

- **مواصلة حوكمة نفقات الدعم** مع المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وذلك على مستوى:

  - **دعم المحروقات:** سيتم العمل خلال سنة 2025 على مواصلة التحكم في منحة الدعم خاصة من خلال اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء والتقليص من تكلفة الإنتاج لكل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير، وتتمثل أهم الإجراءات في:

  ✓ تنفيذ إجراءات للحد من الانتفاع غير المشروع من الكهرباء والغاز وتحسين تحصيل الفواتير وذلك بغاية تقليص الخسائر عبر شبكة الكهرباء والغاز.

  ✓ ترشيد النفقات للحد قدر الإمكان من تكاليف إنتاج الكهرباء والمواد البترولية.

  ✓ مراقبة مسالك التوزيع بالنسبة لقوارير الغاز المعدة للاستهلاك المنزلي.

  ✓ كما سيتم العمل على مواصلة تشجيع الاستثمار في انتاج الطاقة من الطاقات المتجددة والنظيفة والتسريع قدر الإمكان في الانتقال الطاقي.

  - **دعم المواد الأساسية:** سيتم خلال سنة 2025 مواصلة العمل على تحسين كفاءة منظومة الدعم من خلال ترشيد الاستهلاك وتعزيز مراقبة مسالك التوزيع ومقاومة مظاهر الاحتكار والمضاربة والتهريب من ناحية والعمل على تحسين الإنتاج الوطني الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي أساسا بـ:

- ✓ تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وتشجيع الفلاحين للاستثمار في زراعات جديدة مقاومة لهذه التغيرات.
- ✓ إعطاء الأولوية لدعم منظومة الحبوب بما يساهم في تحسين المردودية وتأمين التزويد فضلا عن السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب.
- ✓ اعتماد مقاربة متجددة لمقاومة ظاهرة الشح المائي ومزيد تحسين إدارة المياه والاستثمار في تقنيات الحفاظ عليه خاصة عبر التسريع في مشاريع تحلية مياه البحر واستغلال المياه المعالجة واعتماد تقنية الاستمطار الصناعي.

- **تدعيم نفقات الاستثمار:** تمثل نفقات الاستثمار محركا أساسيا لدفع نسق التنمية واستقطاب الاستثمار الخاص بالجهات والأقاليم وتطوير النشاط الاقتصادي وخلق الثروة. وتبعا لذلك، سيتم ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع وبالبرامج المتواصلة على ضوء التنفيذ المادي والمالي المنتظر لهذه المشاريع والبرامج سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي أو الجهوي أو المحلي وكذلك المشاريع والبرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف، مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المرسمة وخاصة منها المعطلة بالجهات لتسريع نسق إنجازها وكذلك مشاريع البنية التحتية مع البحث عن تنويع آليات ومصادر التمويل لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

وعلى هذا الأساس سيتم ضبط تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2025 باعتماد التوجهات التالية:

- إعطـاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها
- الأخذ بعين الاعتبار للانتظارات والحاجيات المختلفة لجميع الفئات بالنسبة للمشاريع والبرامج الجديدة وخاصة:

✓ المشاريع والبرامج التي تم ضبطها في مخطط التنمية 2023-2025 وفي إطار المجالس الوزارية.

- ✓ المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية، والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.
- ✓ مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- ✓ المشاريع ذات العلاقة مع الطاقات البديلة وذات العلاقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفيئة كمشاريع الاقتصاد في الطاقة أو ذات النجاعة الطاقية من حيث المعدات والتجهيزات والبناءات.
- ✓ مشاريع المنشآت المائية الكبرى من محطات تحلية مياه ومشاريع التزويد بالماء الصالح للشراب وتطوير المشاريع المتعلقة بمعالجة وتثمين المياه المستعملة قصد تأمين الحاجيات المائية للأغراض الفلاحية دون مخاطر خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي.

- **مواصلة الإصلاح الجبائي: اعداد تصور جديد لإرساء نظام جبائي عادل** يتماشى مع أولويات وأهداف المرحلة والرؤية الاستراتيجية للبلاد التونسية ويساهم في تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية من خلال:
  - إعادة التوزيع العادل للعبء الجبائي بين مختلف الفئات الاجتماعية كل حسب مستوى دخله وتخفيف هذا العبء على الفئات الاجتماعية متوسطة ومحدودة الدخل ودعم قدرتها الشرائية.
  - العمل على مزيد دعم الامتثال الضريبي وتحسين قدرة الدولة على استخلاص مواردها مع مواصلة التصدي للتهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الأداء وإدماج القطاع الموازي.
  - دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتمويل الاستثمار وخلق الثروة من خلال إرساء مناخ أعمال ملائم ووضع آليات جديدة لتحفيز الاستثمار وإحداث المؤسسات في قطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي والقدرة التشغيلية الهامة.

- التحكم في النفقات المالية والجبائية من خلال العمل على مواصلة ترشيد الامتيازات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية ودعم تنافسية المنتجات التونسية مقارنة بمثيلاتها الموردة التي يتم تسويقها بالسوق المحلية.
- معاضدة مجهود الدولة في رفع التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية عبر التزامها دوليا بالتخفيض في الانبعاثات من الغازات الدفيئة على المستوى الوطني، وذلك بمواصلة العمل على إيجاد آليات وإجراءات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة وإحداث معلوم على الكربون ملائم لحجم انبعاثات المؤسسات من الكربون.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، سيتم العمل على تحقيق جباية عادلة ترتقي إلى تطلعات كل الفئات الاجتماعية والفاعلين الاقتصاديين وتمكن من تحقيق تصور جديد للعدالة الاجتماعية ينبني على الإنصاف والعدالة الجبائية خاصة في ظل تنامي التحديات الداخلية والخارجية وما تفرضه من ضرورة اعتماد سياسة التعويل على الذات وتكريس ثقافة العمل وخلق الثروة وفرص التشغيل والتنمية الشاملة والمستدامة.